

Distr.: General
16 July 2009
Arabic
Original: English

الجمعية العامة



الدورة الرابعة والستون

البند ٦٢ (أ) من القائمة الأولية*

التنمية الاجتماعية: تنفيذ نتائج مؤتمر القمة
العالمي للتنمية الاجتماعية ونتائج دورة
الجمعية العامة الاستثنائية الرابعة والعشرين

متابعة تنفيذ نتائج مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية ونتائج دورة
الجمعية العامة الاستثنائية الرابعة والعشرين

تقرير الأمين العام

موجز

أعد هذا التقرير عملاً بقرار الجمعية العامة ١٥٢/٦٣ بشأن تنفيذ نتائج مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية ونتائج دورة الجمعية العامة الاستثنائية الرابعة والعشرين. ويوفر التقرير لمحة عامة موضوعية عن المناقشات التي جرت بشأن موضوع "التكامل الاجتماعي" وهو موضوع الدورة السابعة والأربعين للجنة التنمية الاجتماعية ذو الأولوية. ويبحث تأثير الأزمات العالمية الحالية على التنمية الاجتماعية والتكامل الاجتماعي. ويتناول التقرير أيضاً الأبعاد الاجتماعية للشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا، ويخلص إلى مجموعة من التوصيات منبثقة من مداورات اللجنة.

* A/64/50.



المحتويات

الصفحة

٣	أولا - مقدمة
٣	ثانياً - استعراض المناقشات الموضوعية التي جرت خلال الدورة السابعة والأربعين للجنة التنمية الاجتماعية بشأن موضوع "التكامل الاجتماعي" ذي الأول.....
٣	ألف - أهمية التكامل الاجتماعي بالنسبة للتنمية الاجتماعية.....
٦	باء - أهمية التكامل الاجتماعي في القضاء على الفقر وتوفير العمالة الكاملة والعمل اللائق للجميع.....
١٠	جيم - الفئات الاجتماعية.....
١٤	دال - استراتيجيات تحقيق التكامل الاجتماعي.....
١٨	ثالثاً - الأزمات العالمية الحالية وتأثيرها على التنمية الاجتماعية والتكامل الاجتماعي.....
٢٢	رابعاً - الأبعاد الاجتماعية للشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا.....
٢٣	خامساً - الاستنتاج والتوصيات.....
٢٣	ألف - الاستنتاجات.....
٢٤	باء - التوصيات.....

أولا - مقدمة

١ - كجزء من متابعة تنفيذ نتائج مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية ونتائج دورة الجمعية العامة الاستثنائية الرابعة والعشرين، اختارت لجنة التنمية الاجتماعية، تماشيا مع دورة التنفيذ الخاص بها وقدرها سنتان موضوع "التكامل الاجتماعي" موضوعا ذا أولوية لدورتي الاستعراض والسياسات في ٢٠٠٩-٢٠١٠، وحُدِّدت في الجزء المخصص للاستعراض من دورة اللجنة السابعة والأربعين المعقودة في شباط/فبراير ٢٠٠٩ التحديات التي تواجهها عملية تحقيق التكامل الاجتماعي والاستراتيجيات اللازمة في هذا الصدد. وكما طلب المجلس الاقتصادي والاجتماعي، صدرت الوثيقة الختامية للدورة الاستعراضية في شكل موجز أعده الرئيس^(١).

٢ - ويتناول هذا التقرير بتعمق المسائل الأساسية التي ناقشتها اللجنة في سياق التكامل الاجتماعي وفي ما يتعلق بالقضاء على الفقر، وبالعمالة الكاملة، وتوفير العمل اللائق للجميع، مع الأخذ في الحسبان موجز الرئيس لمداولات اللجنة، وتقرير الأمين العام عن تعزيز التكامل الاجتماعي المقدم إلى اللجنة في دورتها السابعة والأربعين (E/CN.5/2009/2) حسبما طلبته الجمعية العامة في قرارها ١٥٢/٦٣. ويتناول التقرير أيضا مجموعة من المسائل المتعلقة بتأثير الأزمات العالمية الحالية على التنمية الاجتماعية والتكامل الاجتماعي. ويسلط الضوء على الأبعاد الاجتماعية للشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا، وعلى تقرير الأمين العام بشأن الأبعاد الاجتماعية للشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا (E/CN.5/2009/3)، ويخلص إلى عدد من التوصيات المنبثقة من المناقشة.

ثانيا - استعراض المناقشات الموضوعية التي جرت خلال الدورة السابعة والأربعين للجنة التنمية الاجتماعية بشأن موضوع "التكامل الاجتماعي" ذي الأولوية

ألف - أهمية التكامل الاجتماعي بالنسبة للتنمية الاجتماعية

مفهوم التكامل الاجتماعي

٣ - حدد مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية ودورة الجمعية العامة الاستثنائية الرابعة والعشرون هدف التكامل الاجتماعي على أنه بناء "مجتمع للجميع". وقد عرّف إعلان

(١) http://www.un.org/esa/socdev/csd/2009_summaries.html

وبرنامج عمل كوبنهاغن للتنمية الاجتماعية^(٢) التكامل الاجتماعي على أنه هدفٌ وعملية دينامية تشارك فيها المجتمعات من أجل النهوض بالتنمية الاجتماعية. وبعبارة أكثر تحديداً، يمكن تعريف التكامل الاجتماعي على أنه عملية لتعزيز القيم والعلاقات والمؤسسات اللازمة لإقامة مجتمعٍ عادلٍ و متماسكٍ اجتماعياً، يستطيع فيه الأفراد كافة، بغض النظر عن العرق أو الجنس أو اللغة أو الثقافة أو الدين، أن يمارسوا حقوقهم ومسؤولياتهم على قدم المساواة، وأن يساهموا في المجتمع^(٣).

٤ - والتكامل الاجتماعي شرط أساسي لإقامة مجتمعٍ مستقرٍ، آمنٍ، يسوده الوئام والسلام والعدل. ويستند التكامل الاجتماعي إلى تعزيز حقوق الإنسان والحريات الأساسية كافة، ويهدف إلى عدم التمييز، واحترام كرامة الإنسان، وتشجيع ثقافة السلام، والتسامح واللاعنف، واحترام التنوع، والمساواة في الفرص، والتضامن، ومشاركة الجميع في المجتمع. ولا ينطوي التكامل الاجتماعي على مفهوم التماثل ولا على الإكراه، إنما يهدف إلى إنشاء مجتمعٍ شاملٍ للجميع، لا يفسح المجال للتنوع فحسب، بل ويحترمه أيضاً، ولكل فرد فيه دورٌ فعال في تعزيز التنمية المجتمعية^(٤).

٥ - وينبغي أن يكون مثل هذا المجتمع الشامل للجميع مجهزاً بالسياسات والآليات والمؤسسات الملائمة التي تمكن الناس من المشاركة في عمليات صنع القرارات التي تؤثر على حياتهم. وفي هذا الصدد، تعد مشاركة أصحاب المصلحة المتعددين، بمن فيهم منظمات المجتمع المدني والجماعات الضعيفة والمحرومة، أساسية حتى يصبح صوتهم مسموعاً. والواقع أن صفة الشمول هذه في المجتمع تحقق الاستقرار وتحافظ عليه، وتخلق في الوقت نفسه استعداداً لتقبل التغيير متى اقتضى الأمر. أما إهمال التكامل الاجتماعي فهو يديم عدم المساواة والاستبعاد، ويؤدي إلى التوتر الاجتماعي والعنف والتراعات والتفكك الاجتماعي مما يحول دون استفادة الأفراد من كامل قدراتهم وتقديم مساهمات مفيدة للمجتمع.

٦ - وعلى الرغم من أهمية التقدم في تنفيذ جدول أعمال التكامل الاجتماعي، فهو تقدم متفاوت، الأمر الذي يرجع في جانب منه إلى صعوبة ترجمة هذا المفهوم المتعدد الأبعاد إلى أعمال ملموسة موجهة نحو السياسات. فعدم المساواة في الدخل يتزايد في جميع أنحاء العالم،

(٢) تقرير مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية، كوبنهاغن، ٦-١٢ آذار/مارس ١٩٩٥ (منشور للأمم المتحدة، رقم المبيع: E.96.IV.8)، الفصل ١، المرفقان ١ و ٢.

(٣) انظر تقرير اجتماع فريق الخبراء بشأن التكامل الاجتماعي المعقود في هلسنكي، من ٨ إلى ١٠ تموز/يوليه ٢٠٠٨، http://www.un.org/esa/socdev/social/meetings/egm6_social_integration.html.

(٤) انظر *Participatory Dialogue: Towards a stable, safe and just society for all* (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع 07.IV.3).

في حين لا يزال العديد من الأفراد والجماعات الاجتماعية مهمشا ومستبعدا في العديد من البلدان. ولا يزال أيضا التمييز وغيره من انتهاكات حقوق الإنسان مبعث للقلق الشديد في العديد من البلدان. والأزمات العالمية الحالية التي تشكل ضغطا على النسيج الاجتماعي، تسلط الضوء على أهمية التكامل الاجتماعي البالغة. وفي هذه المرحلة الحرجة، لا بد من إعادة تنشيط التزام الحكومات بتحقيق التكامل الاجتماعي، ولا بد من تجديد الجهود للتعجيل بتنفيذه.

المفاهيم المتصلة بالتكامل الاجتماعي

٧ - يعتبر التكامل الاجتماعي أحد المواضيع الجوهرية التي طرحها مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية، ولكن توجد في الوقت نفسه مفاهيم مهمة أخرى متعلقة بالتكامل الاجتماعي، وتحديدًا التكامل/الاستبعاد الاجتماعي والتماسك الاجتماعي. ولقد جرى استخدام مفهوم الإدماج الاجتماعي بتواتر متزايد، سواء في النقاش الحكومي الدولي أو في مجال وضع السياسات (انظر E/CN.5/2009/2). ويتزايد الآن إدراك أن الإدماج الاجتماعي والاقتصادي هو مفتاح تحقيق أهداف التكامل الاجتماعي. فهو يهدف إلى توفير الفرص وإمكانيات الاستفادة للجميع على قدم المساواة في مجالات متعددة، منها بوجه خاص الرعاية الصحية والتعليم، والإسكان، والعمالة الكاملة، والعمل اللائق.

٨ - وعلى النقيض من ذلك، يُقصد بالاستبعاد الاجتماعي العملية التي يستبعد خلالها أفرادًا أو مجموعات بشكل كلي أو جزئي من المشاركة الكاملة في أوجه متعددة من النشاط الاجتماعي والثقافي والسياسي والاقتصادي على أساس هوياتهم الاجتماعية، من قبيل الجنس، أو العرق أو الانتماء العرقي، أو الثقافة، أو اللغة، و/أو العوائق البدنية والظروف الاقتصادية الاجتماعية العسرة.

٩ - ويقصد بالتماسك الاجتماعي العناصر التي تجمع بين الناس وتحقق تماسكهم في المجتمع، ويمكن فهمه على أنه استعداد الأفراد للتعاون والعمل معا على كافة مستويات المجتمع لتحقيق أهداف جماعية. وعمليا، يعني التماسك الاجتماعي قدرة مجتمع ما على تأمين رفاه أفرادها كافة، وتقليل التفاوتات إلى أدنى حد ممكن، وتجنب التهميش، لإدارة الاختلافات والانقسامات (انظر E/CN.5/2009/2). وفي المجتمع المتماسك اجتماعيا، تكون الروابط الاجتماعية قوية ويكون لدى كل الأفراد والمجموعات حسٌّ بالانتماء، والتقدير، والشرعية، وقيم مشتركة، مما يساعد على تقليل أوجه عدم المساواة في الثروة، والدخل، والعلاقات الإنسانية.

١٠ - ولا توجد تعاريف واحدة متفق عليها للإدماج/الاستبعاد الاجتماعي، أو التماسك الاجتماعي، وغالبا ما تطبق هذه المفاهيم في سياق شروط خاصة بكل مجتمع. وفي غياب "فهم واحد مناسب للجميع" لتحقيق التكامل الاجتماعي على كل من الصعيد الإقليمي والوطني والمحلي، ثمة العديد من الطرق المبتكرة لوضع سياسات وبرامج تنهض بجدول أعمال التكامل الاجتماعي.

١١ - وتجدر الإشارة إلى بعض التطورات الأخيرة. فعلى سبيل المثال، في شباط/فبراير ٢٠٠٩، أقر الاتحاد الأفريقي الموقف الأفريقي الموحد من التكامل الاجتماعي وإطار السياسات الاجتماعية لأفريقيا، وإعلان ويندهوك بشأن التنمية الاجتماعية. وتعترف هذه الوثائق بما تتعرض له الفئات الضعيفة والمحرومة من تهديدات واستبعاد، وتشجع، في الوقت نفسه، الدول الأعضاء في الاتحاد الأفريقي على العمل على تحقيق تنمية اجتماعية مستدامة في القارة والتعجيل بها، من خلال سياسات اجتماعية أكثر تكاملا. وبالإضافة إلى ذلك، نظم مجلس أوروبا في شباط/فبراير ٢٠٠٩، في موسكو، مؤتمره الأول للوزراء المسؤولين عن التماسك الاجتماعي بشأن موضوع "الاستثمار في التماسك الاجتماعي - الاستثمار في استقرار المجتمع ورفاهه".

باء - أهمية التكامل الاجتماعي في القضاء على الفقر وتوفير العمالة الكاملة والعمل اللائق للجميع

الفقر

١٢ - الفقر ظاهرة متعددة الأبعاد لا تسببه العوامل الاقتصادية فحسب بل وأيضا عوامل اجتماعية وثقافية وسياسية شتى. وترتبط الجهود الرامية إلى الحد من الفقر والقضاء على الفقر المطلق ارتباطا وثيقا باستراتيجيات مكافحة الاستبعاد الاجتماعي وتعزيز التكامل الاجتماعي. وفي الوقت ذاته، يمكن النظر إلى الحد من الفقر وتوفير العمل اللائق على أنهما مساران لتحقيق التكامل الاجتماعي وزيادة مستوى الإدماج.

١٣ - وعلى الرغم من مختلف الالتزامات القائمة والجهود المبذولة على الصعيدين الدولي والوطني، ما زالت بلدان عديدة تعاني من الفقر وعدم المساواة والاستبعاد الاجتماعي. وحتى عند إحراز تقدم عام، لا تستفيد قطاعات من السكان، بمن فيهم كبار السن والشعوب الأصلية والأشخاص ذوي الإعاقة، من مكاسب التنمية التي يتم تحقيقها في المجتمع ككل.

١٤ - وتوجد أوجه ترابط قوي بين الفقر والاستبعاد الاجتماعي. فالفقر كثيرا ما يُنظر إليه على أنه شكل خاص من أشكال الاستبعاد الاجتماعي أو تراكم لأشكال مختلفة من

الاستبعاد. ولا يتجلى الفقر في الحرمان المادي فحسب، وإنما في انعدام الاعتراف والكرامة، وعدم الاستفادة على نحو كاف من فرص العمل والتعليم والخدمات الصحية والعدالة والكلمة المسموعة والتمثيل السياسي. ويُستبعد على نحو كبير الأشخاص الذين يعانون من الفقر المزمّن من المشاركة في الأنشطة الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والسياسية بحيث كثيرا ما تُقطع صلاتهم بالمجتمع والشبكات والمؤسسات الاقتصادية والاجتماعية الرسمية. ونتيجة لذلك، يقعون أسرى علاقات قوى استغلالية تُؤدي إلى تفاقم استبعادهم.

١٥ - وكثيرا ما يتأسس التمييز بمختلف أشكاله على الفقر ويقف حائلا دون التكامل الاجتماعي. وعلى الرغم من القوانين والسياسات القائمة، فإن المعايير المجتمعية والأعراف والممارسات التقليدية والتصورات الراسخة في أذهان الناس هي غالبا ما تركز استمرار القوالب النمطية وأشكال التعصب وأنماط السلوك الاستبعادي. وتعاني فئات اجتماعية مختلفة، منها كبار السن، والأشخاص ذوي الإعاقة، والشعوب الأصلية، والمهاجرون وأسْرهم، من أوجه الحرمان المتعددة ويزيد احتمال سقوطهم في براثن الفقر والاستبعاد.

١٦ - ويلزم إجراء تحليل عام لتحديد الأسباب المتعددة للفقر وعدم المساواة والاستبعاد الاجتماعي والوقوف على تكوين وموقع الفئات التي تعاني من الاستبعاد والتهميش. ففي أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، على سبيل المثال، كثيرا ما تُستبعد النساء، لا سيما النساء اللاتي يعشن في المناطق الريفية، من فرص التعليم الأساسي، وملكية الأراضي، وأسواق الائتمان والعمالة، مما يؤدي في العديد من الحالات إلى مزيد من الحرمان الاجتماعي وانتقال الفقر من جيل لآخر. ومن ثم ففهم طبيعة الحواجز القائمة التي تحول دون وصول المرأة إلى المشاركة الفعالة أمر له أهمية خاصة في منع التهميش المفضي إلى استفحال الاستبعاد الاجتماعي.

١٧ - ويستتبع التكامل الاجتماعي الترويج لاتباع نهج محوره الإنسان للقضاء على الفقر. ويستدعي ذلك تمكين الأشخاص الذين يعيشون في فقر عن طريق إشراكهم في التخطيط لسياسات وبرامج الحد من الفقر وتصميمها وتنفيذها ورصدها. وينبغي ألا تُعتبر مشاركتهم عنصرا إضافيا بل مسألة محورية في الجهود الرامية إلى الحد من الفقر، كما يتسنى تصميم هذه الاستراتيجيات والبرامج بحيث تكفل احترام كرامة وثقافة الأشخاص الذين يعيشون في فقر والاستعانة بما لديهم من مهارات ومعارف وقدرات إبداعية ومساعدتهم على التنظيم ومعرفة حقوقهم.

١٨ - وينبغي أن تبدأ عملية الإدماج الاجتماعي للأشخاص الذين يعيشون في فقر بتلبية احتياجاتهم الإنسانية الأساسية ومنها التغذية، والصحة، والماء، والمرافق الصحية، والإسكان،

والاستفادة من فرص التعليم والعمل. ويتعين، في الوقت نفسه، على المجتمعات ألا تدخر جهداً لتمكين الأشخاص بحيث يتسنى لهم استئصال شأفة الفقر. ويُعد التعليم بوجه خاص عنصراً حاسماً في تمكين الفئات الفقيرة والفئات المهمشة الأخرى. فالتعليم يوسع بقدر كبير نطاق الاختيارات المتاحة للأشخاص الذين يعيشون في فقر. وبالتعليم والتدريب يمكن للأشخاص الذين يعيشون في فقر تنمية المهارات اللازمة للاستفادة من فرص وظروف عمل أفضل، وتحسين فهم حقوقهم ووصولهم إلى المعلومات القانونية ونظام المحاكم، وزيادة درجة مشاركتهم الكاملة في جميع نواحي الحياة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. ويرتقي الحصول على الرعاية الصحية أيضاً على نحو كبير بنوعية حياة الأشخاص الذين يعيشون في فقر، خاصة في البلدان النامية التي تعصف فيها الأمراض المعدية وسوء التغذية بحياة ملايين الأطفال والحوامل وكبار السن. ولذا فإن تحسين الاستفادة من الخدمات الأساسية يعد عنصراً هاماً في عملية تحقيق التكامل الاجتماعي.

العمالة المنتجة والعمل اللائق والتكامل الاجتماعي

١٩ - تتسم مسألة هئية إيجاد فرص العمل المنتج والعمل اللائق أهمية محورية في التكامل الاجتماعي. فالعمل المنتج بأجور لائقة سبيل رئيسي نحو الانعتاق من الفقر، وأداة هامة للإدماج الاجتماعي وتمكين الأفراد والفئات الاجتماعية على حد سواء. ويُعد توفير فرص الحصول على عمل منتج لائق للجميع أمر حاسم في بناء مجتمع للجميع. ومن الضروري هئية ما يكفي من فرص العمل لاستيعاب تنامي القوة العاملة في سوق العمل. وزيادة الاستثمار وتعزيز النمو الاقتصادي يساعدان على إيجاد فرص العمل. ويتعين أن يضم الإطار الخاص بهئية فرص العمل وتحقيق النمو والإدماج الاجتماعي السياسات الاستثمارية وسياسات الاقتصاد الكلي المشجعة على النمو - الاستثمار في الهياكل الأساسية المادية والمنتجة والاجتماعية، بما في ذلك تطوير التعليم وتنمية المهارات، ولا سيما لصالح الشباب؛ ومباشرة الأعمال الحرة وتشجيع المشاريع المستدامة؛ وتوسيع نطاق الحماية الاجتماعية الشاملة.

٢٠ - وتشهد عدة بلدان تحولاً نحو ازدياد العمالة غير النظامية والمؤقتة والتعاقدية. ولئن كان هذا التيار قد زاد من حالات انعدام الأمن وانعدام الاستقرار عموماً فإن الكثيرين قد يتعرضون لمزيد من الاستضعاف بسبب الاستبعاد الاجتماعي. وعلى الرغم من أن أفق إدخال العمال غير النظاميين في الاقتصاد النظامي يظل هدفاً طويل الأجل، ينبغي بذل جهود قصيرة الأجل، لتوسيع نطاق بعض أشكال الحماية المتوفرة لعمال الاقتصاد النظامي لتشمل نظرائهم في الاقتصاد غير النظامي، بما في ذلك تقديم الحماية الاجتماعية لهم.

٢١ - وقد أثبت الأبحاث أن من الممكن توفير الحماية الاجتماعية للأشخاص العاملين في إطار الاقتصاد غير النظامي دون المساس بقدرة الميزانية على استيعاب تكاليف ذلك. فقد وضعت منظمة العمل الدولية مجموعة أدوات في إطار برنامجها "استراتيجيات وأدوات مكافحة الاستبعاد الاجتماعي والفقير". والبرنامج مبادرة عالمية لإدارة الضمان الاجتماعي تركز على الفقراء والمستبعدين من فئات السكان العاملين في الاقتصاد غير الرسمي وفي المناطق الريفية. ويعمل البرنامج في مجالين مترابطين هما: تمديد نطاق الضمان الاجتماعي في مجال الصحة واعتماد نهج متكاملة لمكافحة الاستبعاد الاجتماعي على المستوى المحلي. ومن بين النهج الرائدة للبرنامج عمله المتعلق بوضع خطط الحماية الاجتماعية على مستوى المجتمع المحلي (من قبيل التأمين البالغ الصغر، والمنظمات الصحية التعاونية وما إلى ذلك) والذي أُشيد به باعتباره مبادرة واعدة بالنسبة للسكان الفقراء المستبعدين من النظم الرسمية لا سيما في أقل البلدان نمواً. وأنشأ البرنامج أيضاً منتدى إلكترونيًا مبتكراً هو مركز اللغات والموارد المعني بالإدماج الاجتماعي يصل بين الناس والخبراء والموارد من أجل تحسين مكافحة الاستبعاد الاجتماعي والفقير.

٢٢ - وللقضاء على التمييز في مكان العمل نفس الدرجة من الأهمية في تحقيق التكامل الاجتماعي. فالسياسات المتعلقة بسوق العمل النشط من قبيل وضع برامج عامة للعمالة يمكن أن تؤدي دوراً هاماً في التصدي للتمييز، خاصة بالنسبة للعاطلين عن العمل فترة طويلة أو الأشخاص الذين تحول عوائق متعددة دون حصولهم على العمل. ولا يزال الاستبعاد بسبب التمييز على أساس خلفية الفرد أو الصفات المميزة له من قبيل العمر، مستمراً في عدة بلدان. ففرص الأشخاص المنتمين للفئات المهمشة في اكتساب المهارات اللازمة للحصول على عمل مُجز غالباً ما تكون أقل بسبب إخضاعهم لقوالب نمطية سلبية. ويواجه أيضاً هؤلاء الأشخاص عند حصولهم على عمل حواجز تحول دونهم وفرص الترقى وغيرها من فرص التطوير الوظيفي. ويتعين أن تستند السياسات المتعلقة بالعمل التي تعزز الإدماج الاجتماعي إلى ممارسات غير تمييزية وأن يكون الغرض من تصميمها تحسين استفادة الجميع من فرص التعليم والتدريب واكتساب مهارات جديدة والتعلم مدى الحياة.

٢٣ - وفي ظل اقتصاد معولم، لا بد من وضع أو تمديد نطاق نظم الحماية الاجتماعية لتمكين المحرومين جماعات وأفراداً من اغتنام فرص العمل التي يخلقها التقدم التكنولوجي والتغيرات الديموغرافية. وللتعليم والتدريب على المهارات أهمية بالغة في إكساب الأشخاص الصلاحية للعمل، بما يسمح لهم بالحصول على عمل لائق والإفلات من براثن الفقر، في تحقيق الإدماج الاجتماعي وزيادة درجة الإنصاف في المجتمع. ومن ثم فالاستثمار في الموارد البشرية وزيادة إمكانيات الاستفادة من فرص العمل، يعدان من عناصر رئيسية في تحقيق

التكامل والإدماج الاجتماعيين. ولزيادة إمكانيات الاستفادة من فرص العمل لا بد من التعاون فيما بين الوكالات الحكومية، والهيئات العليا المُمثلة للقطاع الخاص ومنظمات المجتمع المدني، بما في ذلك نقابات العمال.

٢٤ - ويلزم إيلاء مزيد من الاهتمام للقطاع الزراعي وللمناطق الريفية التي لا تزال نسبة كبيرة من الفقراء في معظم بلدان العالم النامي تعيش وتعمل فيها. ففي المناطق الريفية عادة ما تكون أوجه القصور في توفير العمل اللائق شديدة وفرص الاستفادة من الحماية الاجتماعية بالغة المحدودية. والواقع إن الزراعة والتنمية الريفية عنصرين لا غنى عنهما في تشجيع العمالة والإدماج الاجتماعي في المناطق الريفية. ويعد التركيز على التنمية الريفية الكثيفة العمالة التي تنفع الفقراء أمراً حيوياً.

٢٥ - وبالنظر إلى زيادة التحضر وارتفاع عدد قاطني الأحياء الفقيرة الحضرية، يجب إيلاء مزيد من العناية لتحسين الإدماج الاجتماعي لهؤلاء المحرومين. فالعديد منهم يشتغلون في إطار الاقتصاد غير النظامي، بمهن زهيدة الأجور غير منتجة وكثيراً ما تُعرضهم للخطر، ومن بينهم عمال جمع القمامة والباعة المتجولون في المناطق الحضرية. ومن ثم فالجهود الرامية إلى تحسين أجور وظروف عمل هذه الفئة من العمال غير النظاميين بطرق منها مثلاً رفع إنتاجية مزاوي الأعمال الحرة وتشكيل تعاونيات أو نقابات عمالية، جهود بالغة الأهمية بالنسبة لعملية إدماجهم في صلب المجتمع.

جيم - الفئات الاجتماعية

٢٦ - ليس هناك فئة اجتماعية متأصلة الضعف وثمة قدر من عدم التجانس فيما بين جميع الفئات الاجتماعية. بيد أن هناك فئات اجتماعية تواجه في مجتمعاتها تحديات خاصة تُعيق اندماجها فيه. ويتطلب العمل صوب تحقيق إدماجها، مع مراعاة تنوع خلفيات الأفراد المُكوّنة لكل فئة، التعرف على الحواجز المحددة التي تواجهها مختلف الفئات في المجتمع ومعالجتها. ومنذ مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية، تحقق تقدم ملحوظ في معالجة مسألة إدماج بعض الفئات الاجتماعية في المجتمع والترويج لذلك من خلال اعتماد صكوك دولية من قبيل خطة عمل مدريد الدولية المتعلقة بالشيخوخة، وبرنامج العمل العالمي للشباب حتى سنة ٢٠٠٠ وما بعدها، واتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، وإعلان الأمم المتحدة بشأن حقوق الشعوب الأصلية. ولقد أدى اعتماد إعلان ومنهاج عمل بيجين أيضاً دوراً عظيماً في تشجيع مشاركة المرأة في جميع نواحي الحياة العامة والحياة الخاصة.

٢٧ - ولئن كان قد تحقق تقدم في بناء أسس هامة لخفض مستوى الاستبعاد إلى حده الأدنى وتلبية الاحتياجات الخاصة للمرأة وفئات اجتماعية رئيسية منها كبار السن والشباب

والأشخاص ذوي الإعاقة والشعوب الأصلية، فإن ذلك لا يكفي لتحقيق الهدف الأسمى ألا وهو تحقيق التكامل الاجتماعي الذي أقره مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية. وبالإضافة إلى مساعدة فئات اجتماعية على الوصول إلى المجتمع الأكبر، يتطلب تحقيق التكامل الاجتماعي تغييرا في النماذج المتبعة من أجل إحداث تحول في المعايير والمبادئ والمؤسسات الاجتماعية التي تدعم العلاقات غير المتكافئة، والعمل بفعالية على مكافحة علل مثل العنصرية، والتحيز الجنسي، والتمييز ضد فئة عمرية معينة.

٢٨ - وبالإضافة إلى ذلك، توجد في المجتمع فئات أخرى من الجماعات والأفراد، منها الجماعات العرقية والدينية والثقافية واللغوية، والفئات الفقيرة العاملة، وقرى المناطق الريفية والحضرية، والمهاجرون وأطفال الأسر الفقيرة، والأسر الوحيدة الوالد أو الوالدة، والأشخاص المتأثرون بالأمراض المسببة للوصم بالعار، بما فيها فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، والمشردون داخليا، تواجه تحديات تحول دون اندماجهم. فمن المهم الإقرار أنهم نموذجاً للفئات التي تواجه عوائق اجتماعية واقتصادية وثقافية وبيئية تمنعهم من الاستفادة من فرص المشاركة الفعالة في جميع نواحي المجتمع على قدم المساواة مع الآخرين. فالمجتمع عليه مسؤولية تقليل تلك العوائق بالاعتراف بالكرامة والحقوق المتأصلة لدى جميع البشر وتعزيزها. وبالإضافة إلى إدراج هذه الاحتياجات والشواغل على نحو فعال في سياسات واستراتيجيات التنمية الاجتماعية والاقتصادية، يجب إشراك هذه الفئات الاجتماعية على قدم المساواة في جميع مراحل التنمية.

٢٩ - وفي الوقت ذاته، يتعين الإقرار أن الفئات الاجتماعية في المجتمع لا تتطلع كلها بالضرورة إلى أن يتم إدماجها في صلب المجتمع أو "الاندماج". فعلى سبيل المثال، كثيرا ما أسفرت المحاولات السابقة لإدماج الشعوب الأصلية في مجتمع أكبر عن استيعاب قسري أو إدماج في ظروف متدنية المستوى. وبالتالي يجب أن تركز استراتيجيات التكامل الاجتماعي على إحداث تحول في المجتمع يحترم التنوع ويستوعب الأشخاص ذوي الخلفيات المختلفة، حتى يصيرون أفرادا نشطين في المجتمع وتتاح لهم فرص المشاركة السياسية مع احتفاظهم بهويتهم العرقية والثقافية.

الشباب

٣٠ - يُنظر إلى الشباب عموما باعتبارهم جيلا متدفق الحيوية مفعم بالطاقات والإمكانات، غير أنهم يواجهون أيضا تهديدات حقيقية تتمثل في الاستبعاد الاجتماعي. وإضافة إلى العوامل التي تفضي إلى استبعاد جميع الفئات العمرية، لا يزال الشباب يواجهون التمييز على أساس سنهم. فما زال ملايين الشباب أميين، رغم أن التعليم الثانوي أصبح هو الحد الأدنى من

المؤهلات المطلوبة للحصول على عمل لائق في اقتصاد معولم. وتتراوح معدلات بطالة الشباب بين ضعف وثلاثة أمثال معدلات بطالة البالغين، مما يعزى أساسا إلى افتقارهم إلى الخبرة في مجال العمل والمهارات وشبكات العلاقات الشخصية.

٣١ - ومن بين فئة الشباب، كثيرا ما تواجه الفتيات والشابات عوائق إضافية نحو الإدماج الاجتماعي بسبب سنهن وجنسهن. وتكون الأمهات الشابات، وبخاصة الأمهات المراهقات، عرضة أكثر من غيرهن للاستبعاد لأن حالات الحمل المبكر كثيرا ما تنطوي على الوصم بالعار وتجبر الأم على الانقطاع عن الدراسة أو ترك العمل إذا لم تتوفر مرافق رعاية الطفل المناسبة والميسورة التكلفة. وكثيرا ما يعاني المهاجرون الشباب وأبناء المهاجرين أيضا من صعوبات في الاندماج في النظم التعليمية، أو منافسة غيرهم في أسواق العمل.

٣٢ - ولدى العمل على تعزيز إدماج الشباب في نسيج المجتمع، لا بد من تحسين فرص الوصول إلى التعليم الأساسي واكتساب المهارات والتدريب. ومن المهم أيضا أن يتضمن الإطار الإنمائي الوطني نهجا شاملا يُتوخى فيه إيجاد العمل المنتج واللائق للشباب. وإضافة إلى ذلك، من المهم تمكين الشباب من المشاركة بفعالية في عمليات اتخاذ القرارات، لأن الاستبعاد والشعور بالإهمال يمكن أن يدفعهم إلى ارتكاب الجرائم والقيام بأنشطة غير قانونية تفضي بهم إلى الإقصاء من دائرة الحياة الاجتماعية.

٣٣ - ومن أجل تحقيق هذا الهدف، وُضعت عدة أطر، ولا سيما برنامج العمل العالمي للشباب وعدة أطر إقليمية من قبيل ميثاق الشباب الأفريقي وميثاق الشباب الأوروبي والاتفاقية الإيرية - الأمريكية لحقوق الشباب. وقد كان لهذه الأطر دور حاسم في توجيه صياغة سياسات وطنية للشباب وتنفيذها، بيد أنها غير مزودة بآليات لرصد التقدم المحرز حتى الآن (انظر A/62/61/Add.1، الفقرة ٤). وفي هذا الصدد، يمكن أن تكون الأهداف المعينة والغايات المحددة زمنيا التي عرضت في تقارير الأمين العام السابقة^(٥) كوسائل إضافية لتقييم التقدم الوطني.

٣٤ - وتشكّل شبكة تشغيل الشباب مبادرة هامة مشتركة بين وكالات منظومة الأمم المتحدة هدفها معالجة البطالة والعمالة الناقصة في أوساط الشباب ورصدهما. وتوفر خطط العمل الوطنية المتعلقة بعمالة الشباب، والتي تروج تحت رعاية شبكة تشغيل الشباب، إطارا لنهج متكامل لمواجهة مشاكل بطالة الشباب، يركز على التشغيل وكفالة القدرة على العمل ومزاولة الأعمال الحرة وضمان تكافؤ الفرص.

(٥) A/64/61 و E/2009/3 و A/62/61/Add.1 و E/2007/7/Add.1، ودليل التنفيذ الوطني لبرنامج العمل العالمي للشباب (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع E.06.IV.11).

كبار السن

٣٥ - رغم أن معدلات الشيخوخة في العالم تتزايد بسرعة مطردة، لا يزال كبار السن على هامش المجتمع. وبينما دعت خطة عمل مدريد الدولية المتعلقة بالشيخوخة إلى "مجتمع لجميع الأعمار"، لا يزال تحقيق الهدف المتمثل في معاملة كبار السن باعتبارهم مشاركين نشطين في المجتمع أمراً بعيد المنال.

٣٦ - وعموما لا يزال كبار السن مستبعدين من المشاركة الكاملة في المجالات السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية في الحياة الاجتماعية في العديد من البلدان. وثمة عوائق على الصعيد العالمي تحول إلى حد ما دون إدماج كبار السن هي: الفقر وسوء الأحوال الصحية وانخفاض المستويات التعليمية والافتقار إلى وسائل النقل وفرص الوصول إلى الخدمات. ولا تزال القوالب النمطية السلبية بشأن كبار السن وحالات التمييز الظاهر أو الخفي بسبب السن سائدة. وهذا لا يعني أن كبار السن كفئة كلهم ضعفاء ومعرضون للاستبعاد الاجتماعي. فهناك الكثير من كبار السن نشطين للغاية ويشاركون مشاركة تامة في المجتمع. غير أن الضعف الاقتصادي والاستبعاد الاجتماعي أمران شائعان جدا، في العديد من الحالات، ولا سيما البلدان النامية التي شهدت نقطة تحول ديموغرافي بتزايد عدد كبار السن بين السكان.

٣٧ - وتبين التجربة أن الخطوة الأولى نحو تمكين كبار السن ليصبحوا مشاركين كاملين ونشطين في المجتمع تكمن في اتخاذ تدابير تشريعية لضمان حقوقهم الأساسية ومنع العنف تجاههم وإساءة معاملتهم. ويمكن أن تتراوح التدابير التشريعية بين ضمان تكافؤ فرص الحصول على الرعاية الصحية، وكفالة الأمن الاقتصادي الأساسي، وضمان مشاركة كبار السن في القرارات الهامة التي تؤثر في حياتهم. غير أنه في العديد من الحالات، لا تنفذ التشريعات الحالية تنفيذا تاما ولا ترقى إلى تحقيق هذه الأهداف. ومن المرجح أن يظل الوضع على حاله ما لم تُدرج الشواغل المتعلقة بالشيخوخة في الأولويات السياسية القائمة، بدلا من معاملتها كمسائل هامشية أو قطاعية.

٣٨ - وفي ضوء ذلك، ينبغي النظر إلى الشيخوخة باعتبارها جزءا من مجرى الحياة البشرية العادية، لا وضعا يفصل كبار السن عن باقي المجتمع. فيمكن لكبار السن أن يقدموا الرعاية مثلما هم في حاجة إليها. ويمكن أن يكونوا متلقين لمزايا من قبيل المعاشات التقاعدية والرعاية الصحية، وكذلك مساهمين رئيسيين في الاقتصاد، بحيث يؤديون خدمات قيّمة بأجر وبدون أجر. وخلاصة القول، إن المسائل المتعلقة بالشيخوخة ستعالج بأكبر قدر من الفعالية عندما

يُنظر إلى كبار السن بطريقة يتوخى فيها زيادة إدماجهم اجتماعيا، وهي طريقة يلمس فيها الإقرار بدورهم الأساسي داخل المجتمع الأوسع وتقدير هذا الدور.

دال - استراتيجيات تحقيق التكامل الاجتماعي

٣٩ - يتطلب النهوض بالتكامل الاقتصادي والاجتماعي سياسات عامة متسقة جيدة التنسيق، واستراتيجيات وطنية طويلة الأمد لتعزيز النمو في إطار الإنصاف والعدالة الاجتماعية. ويستتبع تحقيق التكامل الاقتصادي دعما واسعا لبرامج توفير العمالة المنتجة والعمل اللائق فضلا عن اتخاذ تدابير في مجال إعادة التوزيع تعزز حصول الأشخاص على فرص اقتصادية.

٤٠ - ويستلزم التكامل الاجتماعي اعتماد سياسات شاملة للجميع تهدف إلى منع مختلف أشكال الاستبعاد وإنصاف ضحاياه. وتستدعي مختلف أنواع الاستبعاد أشكال تدخل متميزة. وعلاوة على ذلك، تعاني فئات اجتماعية مختلفة من قبيل كبار السن أو المعوقين أو الشعوب الأصلية من أوجه حرمان متعددة ويرجح أن تكون عرضة أكثر من غيرها للعيش في الفقر أو الاستبعاد. ولذلك كثيرا ما يُنظر إلى التركيز على فئات معينة وتعزيز إدماجها من خلال حصول الجميع على الخدمات والفرص باعتباره سبيلا فعالا لمعالجة الفقر. وفي الوقت ذاته، يمكن الأخذ ببرامج العمل الإيجابي الأكثر تحديدا لأهدافها - دون الحد من الفرص المتاحة للآخرين - وذلك لمساعدة فئات المجتمع المهمشة التي لا تزال متخلفة عن الركب. والأمر الذي يجعل النمو الاقتصادي المستدام والمنصف ضروريا للاستراتيجيات الإنمائية الوطنية.

٤١ - ومن المتفق عليه عموما أن سياسات التكامل الاجتماعي ينبغي أن تتطرق إلى الأمن الشخصي، بما في ذلك الصحة والأمن الغذائي؛ والاستثمار في الموارد البشرية، مثل التعليم والصحة؛ وتدابير الحماية الاجتماعية؛ واستثمار رؤوس الأموال في المجال الاجتماعي؛ والسياسات المحددة الهادفة إلى كفالة تمتع الجميع بتكافؤ الفرص.

٤٢ - ويحتاج مقرر السياسات، في نهاية المطاف، إلى تحديد وتنفيذ سياسات تفضي إلى تحول اجتماعي لكي يصبح المستبعدون والمهمشون اجتماعيا طرفا في المجتمع الذي يعيشون فيه ويكسروا حلقة الفقر والاستبعاد بين الأجيال. وفي إطار هذه السياسات التحويلية، تتوافر في الاستثمار فرص الوصول إلى الرعاية الصحية والتعليم وتحسينها إمكانات كبيرة لكسر تلك الحلقة بسد ما تعاني منه الفئات المحرومة من فجوات في نواتج التعليم والصحة.

٤٣ - ولا بد من قيادة والتزام سياسيين قوين للنهوض بالتكامل الاجتماعي. ولئن كانت الحكومات تتحمل المسؤولية الرئيسية عن تحقيق هدف التكامل الاجتماعي، فالنجاح في تنفيذ الاستراتيجيات الشاملة للجميع يتوقف على المجتمع بأكمله. وهذا ما يبرر أهمية اتخاذ تدابير لتعزيز الديمقراطية القائمة على المشاركة، بما في ذلك تعبئة الرأي العام وإشراك منظمات المجتمع المدني، لتوطيد التلاحم الاجتماعي.

سبل ووسائل الحد من عوائق الإدماج الاجتماعي

٤٤ - من الضروري صياغة سياسات اجتماعية - اقتصادية تحمي على نحو فعال الفئات الضعيفة من السكان تحقيقا للتكامل الاجتماعي. وينبغي أن تتضمن هذه السياسات أهدافا طويلة وقصيرة الأجل. غير أن ترسخ السياسات الشاملة للجميع يستوجب التزام المجتمع بعقد اجتماعي وشعور بالانتماء ورغبة في دعم الآخرين في أوقات الحاجة فضلا عن ثقة المواطنين في المؤسسات.

العدالة الاجتماعية والمساواة وعدم التمييز والتعليم الشامل للجميع

٤٥ - يشكل ضمان العدالة الاجتماعية والمساواة لجميع الأشخاص، المنصوص عليهما في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، أساس أي مجتمع شامل للجميع. ومبادئ العدالة الاجتماعية شرط أساسي لإقامة مجتمع من هذا القبيل يتمتع فيه كل فرد وجماعة بمعاملة عادلة ومنصفة، وبالمساواة في الحقوق، وفيه بمسؤولياته، ويتقاسم منافعه. وينبغي أن تقام في كل مجتمع مؤسسات تعزز مبادئ العدالة الاجتماعية وقيمها.

٤٦ - ومن المهم أيضا اتخاذ تدابير ضد التمييز للنهوض بالمساواة والإنصاف والعدالة الاجتماعية. وتشمل تلك التدابير سنّ وتنفيذ قوانين ولوائح مناسبة لمكافحة العنصرية وجميع أشكال التمييز والتعصب الديني وكُره الأجانب. ولئن كان سنّ تدابير تشريعية هو أول خطوة ينبغي اتخاذها، فمن المهم أيضا إجراء استعراض متأن للقوانين واللوائح القائمة لتبني ما فيها من تحامل أو تمييز تجاه بعض أفراد المجتمع وتعديلها حسب الاقتضاء. وإضافة إلى ذلك، ينبغي تشجيع تدابير أخرى تعزز التسامح والاحترام المتبادل وقيمة التنوع، وذلك مثلا عن طريق المناهج التعليمية والتعليم الشامل للجميع الذي يهدف إلى النهوض باحترام الاختلاف ويحارب التعصب والقوالب النمطية العنصرية وغيرها.

الحماية الاجتماعية

٤٧ - تشكل الحماية الاجتماعية أداة فعالة لمعالجة أسباب وأعراض الضعف وأوجه التفاوت البنيوي والوفاء في الوقت ذاته باحتياجات الفقراء والمستبعدين العاجلة والأساسية من أجل حفظ أسباب معيشتهم. وللحماية الاجتماعية أيضا أهمية بالغة في وقاية الأفراد والأسر من الوقوع في براثن الفقر، ولا سيما في حالات الانكماش الاقتصادي.

٤٨ - وبصورة مثالية، ينبغي أن تكون نظم الحماية الاجتماعية شاملة وملائمة وقابلة للتكيف وكفوة ومستدامة من الناحية المالية، لا بد أن تخفف الأخطار الاجتماعية التي يمكن أن تنشأ في الأجلين القصير والطويل، مثل المرض وكبر السن والإعاقة، فضلا عن الأخطار الاقتصادية، من قبيل البطالة. وينبغي أن تعزز برامج الحماية الاجتماعية الاستقلالية وتيسر إدماج أو إعادة إدماج الأشخاص المستبعدين من النشاط الاقتصادي وتمنع العزلة الاجتماعية والوصم. ولذلك ينبغي أن يُنظر إلى الحماية الاجتماعية باعتبارها استثمارا في الأشخاص وكذلك أداة فعالة للحد من التفاوت في الدخل ومن الفقر، والنهوض بالإدماج الاجتماعي.

٤٩ - وبما أن لكل بلد احتياجات وشواغل مختلفة، ينبغي تصميم نظم الحماية الاجتماعية على نحو تراعى فيه تماما الظروف الخاصة بكل بلد مع تعظيم فعاليتها في الوقت ذاته. ويمكن تقديم الحماية الاجتماعية الأساسية الشاملة بتكاليف معقولة في معظم البلدان النامية بما يسمح بتوفير التغطية الاجتماعية الدنيا لجميع الفئات الضعيفة.

٥٠ - وتبيّن حسابات منظمة العمل الدولية أن الحد الأساسي الأدنى للضمان الاجتماعي اللازم لتوفير تغطية شاملة مكيفة وفقا للاحتياجات والإمكانات الخاصة بكل بلد هدف قابل للتحقيق ضمن إطار زمني معقول. وتعكف المنظمة على وضع مجموعة من الضمانات الدنيا تتألف من تأمين الدخل للأطفال والمسنين والمعوقين، والمساعدة الاجتماعية من خلال ضمان العمالة للسكان النشطين، فضلا عن الحصول على الرعاية الصحية الأساسية، وهي ضمانات يمكن أن تشكل جزءا من حد اجتماعي أدنى أوسع نطاقا يجمع بين التحويلات النقدية والخدمات الأساسية. ومن شأن هذا الحد العالمي الأدنى من الحماية الاجتماعية أن يعزز ركن الحماية في برنامج توفير العمل اللائق ويجفز في الوقت ذاته الاستهلاك والنمو الاقتصادي.

سياسات الأسرة

٥١ - إن الأسرة، باعتبارها الوحدة الأساسية في المجتمع ونظرا إلى دورها التربوي خلال نشئة الطفل، حيوية لتعزيز التكامل والتماسك الاجتماعيين. وينبغي تدعيم سياسات الأسرة لتمكين الأسر على نحو تام من الاضطلاع بهذا الدور. وينبغي أيضا بذل جهود خاصة

لإدماج الأسر المهمشة، وزيادة وصول الأسر إلى الخدمات الأساسية، والعمل على نحو أكثر فعالية على إدماج الأطفال والشباب، ولا سيما أطفال وشباب الأسر المحرومة والضعيفة في المجتمع. وتعزيز لرفاه الأسرة، من المهم إدراج منظور أسري في جميع مجالات تقرير السياسات، بما في ذلك الرعاية الصحية وبيئة العمل والقانون الضريبي.

٥٢ - وتتيح الأعمال التحضيرية للذكرى السنوية العشرين للسنة الدولية للأسرة التي تحل في عام ٢٠١٤ فرصة لمواصلة تعزيز وتنفيذ الأهداف المقررة للسنة الدولية للأسرة وإدراج منظور أسري في تقرير السياسات والتنمية.

العمل الطوعي

٥٣ - يعتبر العمل الطوعي بشكل متزايد أداة مؤثرة لإشراك الناس في معالجة التحديات التنموية، وتحويل طبيعة التنمية، وتعزيز تماسك المجتمع. في هذا السياق، يلعب العمل الطوعي دوراً هاماً في تحقيق التكامل الاجتماعي. ويسهم العمل الطوعي في تحسين حياة المستبعدين والمهمشين من خلال مكافحة الشعور بالعزلة الشخصية، وتعزيز الثقة ومشاعر احترام الذات، وتحدي القولبة، وتوفير فرص لاكتساب المهارات، والمعرفة، وإقامة الشبكات التي تمكن الناس من تغيير بيئتهم وأنفسهم.

٥٤ - وقد بدأ إدراك أهمية إمكانات العمل الطوعي كقوة لبلوغ أهداف التنمية الوطنية، إلا أنه نادراً ما يشار إلى مفهوم العمل الطوعي في الخطاب السياسي الوطني حتى الآن، على أنه أداة لإقامة مجتمعات أكثر تماسكاً. ومع ذلك، فقد ساهم العمل الطوعي في تطوير رأس المال الاجتماعي لفئات اجتماعية مختلفة، بما فيها الشباب وكبار السن والنساء والأشخاص ذوي الإعاقة. ويوفر العمل الطوعي للفئات الاجتماعية المحرومة، وتحديدًا الشباب المحروم أو المهمش، فرصاً للحوار والإدماج، ويساهم في تقوية التضامن بين الأجيال من خلال المشاركة في الأنشطة المجتمعية.

٥٥ - ويوفر العمل الطوعي أيضاً للأفراد المهمشين فرصاً لاكتساب المهارات اللازمة لدخول سوق العمل ويمهد الطريق لتولي الأدوار القيادية من خلال المشاركة في أنشطة بناء القدرات على كل من الصعيد الدولي والإقليمي والوطني والمحلي. ويزيد أيضاً التقدم في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات من إمكانات العمل الطوعي من قبيل العمل الطوعي عن طريق الإنترنت الذي يسمح بتبادل المساهمات الفعالة في التنمية بين الشمال والجنوب، وفيما بين بلدان الجنوب. ويجب اعتبار العمل الطوعي جزءاً من النسيج الأساسي للمجتمعات التي تعمل بصورة جيدة، وبالتالي عنصراً ضرورياً لتحقيق التكامل الاجتماعي.

ثالثاً - الأزمات العالمية الحالية وتأثيرها على التنمية الاجتماعية والتكامل الاجتماعي

٥٦ - تشكل الأزمات المالية والاقتصادية العالمية، وأسعار الغذاء والطاقة السريعة التقلب، وتغير المناخ أخطاراً تهدد التقدم المحرز في التنمية الاجتماعية في السنوات الأخيرة. وسوف تخلف آثاراً سلبية كبيرة على التنمية الاجتماعية والتكامل الاجتماعي بشكل خاص. وهي تستدعي أيضاً بذل جهودٍ إضافية لمنع سقوط الناس في براثن الفقر إلى جانب الجهود الرامية إلى انتشال الناس من الفقر.

٥٧ - وقد أدى ارتفاع الأسعار العالمية للغذاء والطاقة في النصف الأول من عام ٢٠٠٨ إلى احتجاجات تتعلق بالغذاء في العديد من البلدان النامية، وحمل بعض البلدان على فرض ضوابط على التصدير. ويعتبر العديد من البلدان الفقيرة مستورداً صافياً للغذاء والطاقة، وقد شهدت هذه البلدان ارتفاعاً حاداً في تكلفة وارداتها في عام ٢٠٠٨. وقد كان من يعيشون في فقر، وخاصة أشد الفقير فقراً هم أكثر من تضرر بارتفاع الأسعار. ويذكر أن النصف الثاني من عام ٢٠٠٨ شهد بداية أسوأ أزمة مالية على الإطلاق منذ الكساد الكبير في الثلاثينيات. وفي حين يُتوقع أن تعاني معظم الاقتصادات المتقدمة من تراجع كبير في عام ٢٠٠٩، تشهد غالبية كبيرة من البلدان النامية انعكاساً حاداً في مسار النمو القوي الذي حققته في الفترة ٢٠٠٢-٢٠٠٧. وقد يحتاج انتشالها من هذا الوضع إلى أشهرٍ أو حتى سنوات. ويهدد هذا الوضع بتقويض التقدم المحرز في ما يتعلق بالأهداف الإنمائية المتفق عليها دولياً، بما فيها الأهداف الإنمائية للألفية.

٥٨ - وقد بدأت تتكشف هذه الأزمات في ظل أزمة تغير المناخ الأطول أمداً. ومن المرجح أن يؤدي تغير المناخ إلى أنماط جديدة من تفشي الأمراض المعدية، والأمراض الجديدة الناتجة عن التغيرات في النظام الإيكولوجي، والتغيرات في الأمراض المنقولة بالحشرات أو الماء، كالمالاريا. ويفرض ذلك تحدياتٍ جديدةً على أنظمة الصحة العامة. ويؤثر تغير المناخ المتجسد في ازدياد وتيرة وحدة الكوارث الطبيعية وأنماط الطقس المتطرفة، على الزراعة وإنتاج الأغذية، ويؤدي إلى تفاقم أزمة الغذاء.

٥٩ - وقد كان لحدوث الأزمات على جبهات متعددة في وقت واحد أثره في خلق بيئة عالمية تتضاءل فيها آفاق النمو وتقل فيها الطمأنينة إلى حد كبير. وفي هذه المرحلة، يمسي تأثير هذه الأزمات على النمو الاقتصادي والعمالة والفقر والجوع أسوأ من أكثر التنبؤات تشاؤماً.

٦٠ - وستصبح أشد البلدان فقراً الأكثر تأثراً بالأزمات العالمية، أما الأسر المعيشية الأكثر فقراً التي تنفق القسمة الأكبر من دخلها على الغذاء، فهي من يعاني، أو سوف يعاني، بشكلٍ

غير متكافئ، من أسعار الغذاء المرتفعة والدخول المتدنية. ويذكر في هذا الصدد أن عدد الأشخاص الذين يعانون من الجوع في ازدياد أيضاً.

٦١ - ومن المتوقع أن يؤدي انكماش الأنشطة الاقتصادية إلى ارتفاع كبير في مستويات البطالة وإلى ازدياد الأحوال في أسواق العمل سوءاً بالنسبة للعمال الذين أصبحوا يواجهون انعدام الأمن الاقتصادي على نحو متزايد، حتى في فترة النمو الاقتصادي القوي. وتقدر الإسقاطات الأولية ارتفاع معدل البطالة بمخمين مليون على مدى السنتين المقبلتين، لكن إذا ما استمر تدهور الحالة فمن الممكن، وفقاً لما تفيد به منظمة العمل الدولية أن يتضاعف هذا العدد بسهولة. ويُستدل من الدروس المستخلصة من الأزمات المالية السابقة إلى أن عودة معدلات البطالة إلى المستويات التي كانت عليها قبل الأزمة تستغرق عادة من أربع إلى خمس سنوات بعد بدء التعافي الاقتصادي.

٦٢ - وسيؤدي النمو الاقتصادي المتباطئ أو حتى السليبي المصحوبة بالتقلب الشديد في أسعار السلع الأساسية إلى تقلص أجور العمال الحقيقية إلى حد كبير. ولئن كانت العمالة في جميع أنحاء العالم ستتضرر بشدة من جراء التراجع الاقتصادي، فإن وقعه على بعض الفئات كالمهاجرين، والشباب، والنساء وكبار السن والشعوب الأصلية سيكون أشد. وتضيف البطالة وانخفاض الأجور مع التقلب الشديد في أسعار الغذاء والطاقة عشرات الملايين إلى صفوف الفقراء في العالم.

٦٣ - ووفقاً لما جاء في التقرير المتعلق بالحالة والتوقعات الاقتصادية في العالم في منتصف عام ٢٠٠٩ (E/2009/73)، تقدر إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية أن مزيداً من الناس يتراوح عددهم بين ٧٣ مليوناً و ١٠٣ ملايين سيظلون فقراء، أو سيقعون في براثن الفقر مقارنة بالحالة التي كان سيستمر فيها النمو بالمستويات التي كان عليها قبل الأزمة. وسيلمس الأثر الأكبر لهذه الانتكاسة في شرق آسيا وجنوبها، حيث من المرجح أن يتضرر منها عدد يتراوح بين ٥٦ و ٨٠ مليون نسمة، نصفهم تقريباً في الهند. وقد تبقى الأزمة ١٢ إلى ١٦ مليون شخص آخرين في أفريقيا فقراء، و ٤ ملايين غيرهم في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي.

٦٤ - ولا يتوفر للفقراء من آليات مواجهة الأزمة سوى القليل. فهم يواجهون أسعار الأغذية المرتفعة بالتقليل من الاستهلاك، وتناول كميات أقل من الأطعمة المغذية. وقد أدى الارتفاع الحاد في أسعار الغذاء في ٢٠٠٧-٢٠٠٨ إلى سقوط ما يقدر عدده بمائة مليون شخص آخرين في وهدة الفقر. وتقدر منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة أن الجوع في العالم سيظل ما يزيد عن ١,٠٢ بليون نسمة في عام ٢٠٠٩، وهو رقم غير مسبوق.

ولا يتبقى لدى الفقراء بعد إنفاق القسم الأكبر من دخلهم على شراء الغذاء سوى التزر اليسير لإنفاقه على الصحة. ويؤدي ارتفاع أسعار الغذاء العالية إلى إضعاف حالة الأطفال التغذوية وانخفاض وزهم. وسوف يعاني الأطفال الذين توقف نموهم وانخفاض وزهم عن معدله الطبيعي من صحةٍ متردية طيلة حياتهم، ومن تبعات ذلك على إنتاجيتهم.

٦٥ - وستؤدي تداعيات الأزمات إلى ارتفاع الطلب على الخدمات والمساعدة الاجتماعية، لكن الإنفاق العام على الحماية الاجتماعية يواجه قيوداً صارمة في الميزانية بسبب انخفاض إيرادات الحكومة. ومن المرجح أن تتفاقم اللامساواة من جراء ذلك، إذ أن آثار الأزمة والتخفيضات في النفقات العامة ستكون غير متكافئة بالنسبة لذوي الدخل المتدني. وقد تقع تدابير السياسة العامة الهادفة إلى تعزيز التنمية الاجتماعية ضحيةً للأزمة المالية هي الأخرى.

٦٦ - إن الضائقة الاقتصادية تهدد التماسك الاجتماعي، وقد يؤدي تصاعد التوترات الاجتماعية إلى زيادة الاضطرابات الاجتماعية والعنف. ويرتبط العنف المتبادل بين الأشخاص والعنف ضد المرأة بالضغوط الاقتصادية في المجتمعات والأسر فهي تشكل تحديات كبيرة في مواجهة عملية تحقيق التكامل الاقتصادي. وتؤدي الضائقة الاقتصادية أيضاً إلى التضحية ببعض الفئات الاجتماعية، كالمهاجرين على سبيل المثال. فهم لا يصبحون هدفاً للهجمات وحسب، بل هم أيضاً من أول الأشخاص الذين يفقدون عملهم، ومن آخر من يحصلون على عمل.

٦٧ - وينبغي للحكومات الوطنية والمجتمع الدولي اتباع نهج شامل ومنسق لإيجاد حلٍّ للأزمات الحالية. ويتعين إيلاء الاهتمام على سبيل الأولوية لتخفيف الآثار الضارة التي تلحقها الأزمات بالفقراء والفئات الاجتماعية المحرومة، وينبغي أن تراعى في هذه السياسات الظروف الوطنية.

٦٨ - وسوف يتطلب تخفيف أثر الأزمات على التنمية الاجتماعية وضع سياسات اجتماعية واقتصادية قصيرة وطويلة الأجل تكون شاملة ومتسقة، يعرف عنها تعزيز كل منها للأخرى. وقد يكون تخفيض الإنفاق الاجتماعي مغرياً على المدى القصير، لكن آثاره على المدى الطويل ستؤدي على الأرجح إلى نتائج عكسية، وبالتالي، ينبغي تجنب تخفيض الإنفاق الاجتماعي. ومن جهةٍ أخرى، فإن تكلفة الحماية الاجتماعية والخدمات الاجتماعية ليست مرتفعة كما قد يبدو، نظراً للتلاحم بين الأوجه المختلفة للتنمية الاجتماعية. فمثلاً الإنفاق على التعليم الأساسي يحسن النتائج الصحية ويخفض بالتالي احتياجات الإنفاق في القطاع الصحي. والتعليم وتحسين الصحة الجيدة يحسنان الإنتاجية ويساعدان على تخفيف الضغط عن الميزانية.

٦٩ - وعلى كل حال، ينبغي ألا يغيب عن الأذهان أنه حتى قبل وقوع الأزمات المالية العالمية، كان العديد من البلدان يتعرض لضغط شديد من أجل التصدي للتحديات الاجتماعية المستجدة، كازدياد اللامساواة في الدخل، وارتفاع الهجرة، والتحضر السريع وغير المضبوط، وشيوخة السكان، وفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز الوبائي، وتفكك البنى الأسرية، وكلها تشكل تحديات خاصة في مواجهة التكامل الاجتماعي. وفي البلدان النامية، أدى نقص الاستثمار في القطاع الزراعي إلى نشوء ثغرة إنمائية كبيرة بين المناطق الحضرية والريفية. نتيجة لذلك، يترشح العديد من سكان المناطق الريفية إلى مدن حضرية كبيرة مما يؤدي إلى توسع الأحياء الحضرية الفقيرة، وإلى عدد كبير من السكان العاطلين عن العمل، وإلى تدهور الوضع الأمني.

٧٠ - وسعيًا إلى التصدي للأثر السلبي للأزمات العالمية الحالية، يجب إيلاء الأولوية لحفظ العمالة وفرص العمل اللائق. ذلك أنه من الصعب جداً استرجاع العمل إذا ما فقد. كذلك ينبغي توسيع التدريب على المهارات التي تتلاءم مع سوق العمل. ويشكل الجمع بين المرونة في وقت العمل والتدريب إحدى الاستراتيجيات التي يمكن الأخذ بها لتنمية المهارات والتلاؤم مع سوق العمل مع المحافظة على العمل.

٧١ - وتساهم الحماية الاجتماعية مساهمةً بالغة الأهمية في بلوغ الهدف الإنمائي المتمثل في القضاء على الفقر وفي التأثير بشكل إيجابي على النمو الاقتصادي، والتماسك الاجتماعي، والتنمية الاجتماعية. وتساعد الحماية الاجتماعية الأساسية الناس، بما فيها من خدمات اجتماعية وصحية وضمان للدخل، على مواجهة الأزمات وتجنب الخسائر التي لا تعوّض في أصولهم المنتجة ورأس المال البشري، خاصةً في فترات التباطؤ الاقتصادي والريبة الكبيرة. وينبغي اعتماد نهج عملي لتوسيع نطاق الحماية الاجتماعية الأساسية بالاستناد إلى الشروط الخاصة بالبلد، مع المشاركة الفعالة لأصحاب المصلحة كافة.

٧٢ - ويعد التعاون والتنسيق على المستوى الدولي أمران إلزاميان بالغا الأهمية في مكافحة آثار الأزمات العالمية. ولا ينبغي إهمال التزامات المساعدة الإنمائية الرسمية نظراً إلى أن الاحتياجات المتزايدة للمساعدة الاجتماعية في البلدان المانحة خلال الأزمة المالية والاقتصادية لا يمكن إلا أن تؤخذ في عين الاعتبار. وتحتاج البلدان المتقدمة إلى الاقتناع بأن العدالة الاجتماعية العالمية تعود بالمنفعة على الجميع، وإلى السعي بجهد للوفاء بالتزامها في توفير الدعم المالي والتقني للبلدان النامية في مجال تحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دولياً.

٧٣ - وتدعو الأزمات الحالية إلى القيام بإصلاح كبير في البنية المالي الدولي وإدارة النظام الاقتصادي العالمي. هناك حاجة إلى تنظيم المؤسسات المالية بشكل كافٍ. أما إعادة هيكلة النظام المالي الدولي فينبغي أن تكون عملية شاملة.

رابعاً - الأبعاد الاجتماعية للشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا

٧٤ - يشكل الاستثمار في الاحتياجات الاجتماعية الخاصة بالتنمية الاجتماعية في أفريقيا التزاماً بالعدل وبسياسات عامة أكثر فعالية وحوكمة أفضل. كما أنه يولّد التماسك الاجتماعي اللازم من أجل النمو الاقتصادي الطويل الأجل وتحسين الأوضاع البشرية.

٧٥ - وبذلك، توفر المجالات ذات الأولوية للشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا (النيباد) التي تركز على تعزيز السلام، والأمن والحوكمة الرشيدة، والاستثمار في الزراعة، والصحة والتعليم، وتطوير البنى التحتية، والتجارة، والبيئة، في البلدان الأفريقية، أملاً متجدداً وفرصة للتركيز على الاحتياجات المتعددة الأبعاد للفئات الاجتماعية المحرومة.

٧٦ - وتوفر الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا للدول الأفريقية فرصة للتكيف ولتنفيذ السياسات المتعددة القطاعات الخاضعة للسيطرة الوطنية والتي يمكنها أن تعزز إسماع صوت جميع أفراد المجتمع ومشاركتهم وتمكينهم. وتشمل هذه السياسات تعزيز إمكانية الانتفاع بالمدارس الرفيعة المستوى ومرفق الرعاية الصحية الأولية، والمدخلات الزراعية، والمياه والصرف الصحي، والبنى التحتية المحسّنة، والمشاركة في عمليتي صنع القرار على المستويين الوطني والمحلي. وفي حال تنفيذها بالكامل، ستؤدي هذه الجهود إلى تحسن أحوال البشر، ولا سيما فيما يتعلق بمتوسط العمر المتوقع والتعليم، وإلى انخفاض معدلات وفيات الرضع والوفيات النفاسية. وسيؤدي أيضاً، تحسين التغذية نتيجة لزيادة الإنتاجية الزراعية إلى زيادة الإنتاجية الزراعية وغير الزراعية على السواء، في حين أن تحسين إدارة البيئة والتجارة والتعاون الإقليمي سيسهم في تعزيز النمو الاقتصادي ليصبح أقوى.

٧٧ - وتدعياً للجهود الإقليمية الرامية إلى معالجة القضايا الاجتماعية، أيد الاتحاد الأفريقي في قمته الثانية عشرة التي عقدت في أديس أبابا في الفترة من ٢٦ كانون الثاني/يناير إلى ٣ شباط/فبراير ٢٠٠٩، توصيات الدورة الأولى لمؤتمر وزراء الاتحاد الأفريقي المسؤولين عن التنمية الاجتماعية، وبوجه خاص إطار السياسات الاجتماعية لأفريقيا، وإعلان ويندهوك بشأن التنمية الاجتماعية، والموقف الموحد الأفريقي من التكامل الاجتماعي (انظر A/63/848، المرفق الأول، الصفحة ٢٦). ويضع إطار السياسات الاجتماعية في صلب قضايا التنمية الاجتماعية في أفريقيا: القضاء على الفقر، والزراعة، والمساواة بين الجنسين، وخلق فرص

العمل، والحماية الاجتماعية، والرعاية الصحية الأولية، والتعليم، وفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، والشيخوخة، والإعاقة، والاستدامة البيئية، والأسرة، وثقافة الشعوب الأصلية، والاضطرابات الأهلية والتزاعات، واتقاء الكوارث. وباختصار، يضع الإطار رؤية للتنمية الاجتماعية المستدامة للمجتمعات الأفريقية يقوم على العدالة الاجتماعية، والإدماج الاجتماعي، والتحرر من الفقر والجوع والتمييز.

٧٨ - وتهدف التوصيات الصادرة في ظل هذه الرؤية الاستراتيجية إلى وضع برنامج إنمائي يركز على تمكين شعوب أفريقيا وعلى رفاهها، في مجتمعات آمنة وشاملة للجميع وعادلة وقائمة على المساواة. وفي حال تنفيذ إطار السياسات الاجتماعية لأفريقيا بنجاح، سيسهم ذلك في التخفيف إلى أدنى حد من أثر الأزمات العالمية الراهنة على الفئات الاجتماعية الضعيفة. ويدعو الإطار لتنفيذ نظم شاملة للحماية الاجتماعية تشمل المعاشات التقاعدية، ومنح الإعاقة، وتحسين إمكانية الوصول إلى الرعاية الصحية والتعليم، مع أخذ الظروف الفريدة للبلدان في الحسبان.

٧٩ - ويتناول الإطار، أيضاً، السياسات الاجتماعية ليس من منظور الرفاهية، أو كأنما هي شبكات للضمان الاجتماعي، وإنما كدعم رئيسية للتنمية - وذلك تماشياً مع مواضيع مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية. ومن شأن هذه الرؤية أن تكفل التنمية العادلة والمستدامة اجتماعياً عبر أنحاء القارة. ولكي يتحول إطار السياسات الاجتماعية هذا إلى واقع قائم، ينبغي للحكومات الأفريقية أن تتحمل المسؤولية الرئيسية عن تمويله وتنفيذه. وينبغي للشركاء الدوليين في التنمية، والمجتمع المدني، والقطاع الخاص، والجهات المعنية الأخرى، مضاعفة هذه الجهود من خلال الوفاء بالالتزامات القائمة والتعهد بالتزامات جديدة.

خامساً - الاستنتاج والتوصيات

ألف - الاستنتاجات

٨٠ - ألقى مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية ودورة الجمعية العامة الاستثنائية الرابعة والعشرون الضوء على أهمية التكامل الاجتماعي. وهدف التكامل الاجتماعي هو إدماج جميع الفئات الاجتماعية والأفراد داخل البنى السياسية والاجتماعية والثقافية والاقتصادية في مجتمع ما بحيث يسعهم المشاركة كلياً في تنميته والإسهام في هذه التنمية. بيد أن استمرار الاستبعاد الاجتماعي يعوق إلى حد كبير جهود الحد من الفقر ويكبح النمو الاقتصادي والتنمية الاجتماعية. ولذلك، يجب أن يصبح التكامل الاجتماعي أولوية قصوى بالنسبة إلى الحكومات، والمجتمع الدولي وكل ما لديه مصلحة في عملية التنمية.

وعلاوة على ذلك، قد يتوقف السلام والاستقرار داخل المجتمع وفيما بين الدول تماماً على نجاح سياسات الإدماج الاجتماعي التي تتبناها الدول الأعضاء.

٨١ - وفي حين أنه تقع على عاتق الحكومات مسؤولية وضع ترتيبات مؤسسية على المستويين الوطني والمحلي لتسهيل التكامل الاجتماعي، فإن العمل على تحقيق التكامل الاجتماعي مهمة تقع على عاتق المجتمع ككل. وبالتالي، ينبغي أن تتقاسم جميع قطاعات الاقتصاد والمجتمع بشكل عام، بما يشمل القطاع الخاص ومنظمات المجتمع المدني مهمة التكامل الاجتماعي. ويتوقف نجاح تنفيذ استراتيجيات الإدماج الاجتماعي، في النهاية، على مدى إدراك الجماعات والأفراد لحقوقهم ومسؤولياتهم، ومساءلة الحكومات، ومدى التزام الحكومات بالعدالة الاجتماعية.

٨٢ - وقد ركزت الجهود الدولية الرامية إلى النهوض بالتكامل الاجتماعي، إلى درجة كبيرة، على معالجة الاحتياجات الخاصة لفئات اجتماعية معينة في حين أنه، على المستوى الوطني، اتبعت حكومات عديدة سياسات ترمي إلى محاربة الاستبعاد، وكثيراً ما كان ذلك بالتركيز على أكثر الجماعات أو الأفراد تميشاً. ويتطلب العمل نحو تحقيق الإدماج اعترافاً واضحاً بالعقبات المحددة التي تواجهها فئات مختلفة في المجتمع. وفي الوقت ذاته، يجب أن تعالج احتياجات فئات محددة دون وصمها أو المبالغة في وصف مشاكلها، فمن شأن ذلك تعزيز الانقسامات في مجتمع ما.

٨٣ - وعلى الرغم مما تم تأكيده من التزامات بالأهداف الإنمائية المتفق عليها دولياً، لم يتم إلى حد كبير الوفاء بالوعد باتخاذ إجراءات لتحقيق التكامل الاجتماعي، وفي الوقت نفسه، سارت الاتجاهات الاقتصادية المرتبطة بالعمولة في خط معاكس للتكامل الاجتماعي في أنحاء عديدة من العالم. وقد استبعد الفقراء والمهمشون من فوائد العمولة إلى حد كبير، إذ أن الاتجاهات الأخيرة للعمالة أنتجت تجزئة متزايدة في سوق العمل، وهي حالة يرجح أن تتفاقم وتستمر جراء الأزمات العالمية الراهنة.

واستناداً إلى هذا التقرير، قد توّد الجمعية العامة النظر في التوصيات التالية:

باء - التوصيات

على المستوى الوطني

٨٤ - ينبغي أن تضع الحكومات سياسات للإدماج الاجتماعي وأن تدرجها في صلب استراتيجيات التنمية الوطنية والحد من الفقر وينبغي أن تستند هذه السياسات إلى احترام

التنوع وأن تحظر الاستيعاب القسري. ولتحقيق ذلك، يمكن للحكومات أن تنظر في إنشاء مركز تنسيق مؤسسي يكلف بمهمة تحقيق ورصد التكامل الاجتماعي.

٨٥ - وينبغي للحكومات أن تنتهج بنشاط السياسات التي تحظر صراحة التمييز في حق الجماعات والأفراد المهمّشين على أساس العرق، أو اللون، أو الجنس، أو اللغة، أو الدين، أو الرأي السياسي أو غير السياسي، أو الأصل القومي أو الاجتماعي، أو الملكية، أو المولد، أو أي وضع آخر وإزالة جميع الأحكام التمييزية من أطرها القانونية الوطنية.

٨٦ - وينبغي للحكومات أن تنظر في تعزيز العمالة الكاملة والعمل اللائق كأدوات محورية للإدماج الاجتماعي والاقتصادي والحد من الفقر، مع إيلاء اهتمام خاص للفئات المهمشة اجتماعيا واقتصاديا.

٨٧ - وينبغي للحكومات أن تصمم وتنفذ سياسات اجتماعية شاملة مشتركة بين القطاعات، بما في ذلك برامج حماية اجتماعية أساسية للاقتصادات النظامية وغير النظامية على حد سواء، كأدوات لتحقيق الإنصاف والإدماج والاستقرار والتماسك في مجتمعاتها.

على المستوى الدولي

٨٨ - ينبغي للمجتمع الدولي والحكومات المانحة أن تولي اهتماما خاصا لاحتياجات المجتمعات المهشة، بما فيها تلك الخارجة من النزاع، والمناطق دون الإقليمية المعرضة للخطر، من أجل تعزيز بناء السلام والتماسك الاجتماعي وإقامة علاقات مجتمعية بناءة تهدف إلى منع نشوب الصراعات العنيفة والتخفيف من حدتها.

٨٩ - والكيانات الحكومية الدولية على الصعيد الإقليمي مدعوة إلى تسهيل تبادل السياسات والممارسات الجيدة الرامية إلى تحقيق الإنصاف والإدماج والتماسك.

٩٠ - ويجوز للمجتمع الدولي أن يعمن النظر في الولايات الراهنة الخاصة بكل فئة لتحديد الصلات ومجالات التقارب بينها. ويمكن أن تتخذ القواسم المشتركة في النهج المتعلقة بمختلف الفئات الضعيفة أساسا للتنفيذ الفعال لتلك الولايات.

٩١ - وتشجّع منظومة الأمم المتحدة على وضع نهج متماسك على نطاق المنظمة لدعم الجهود الوطنية الرامية إلى النهوض بالتكامل الاجتماعي على كل من المستويات الدولي، والإقليمي، والوطني، والمحلي. وينبغي، بالأخص، لمنظومة الأمم المتحدة وأفرقة الأمم المتحدة القطرية، أن تدعم الحكومات المحلية في إدراج أهداف التكامل الاجتماعي في صلب السياسات الإنمائية، وخطط واستراتيجيات الحد من الفقر، وكفالة مشاركة

الفئات الاجتماعية المحرومة في عمليات التخطيط والتنفيذ والرصد، بالتعاون مع المجتمع المدني، والقطاع العام، وشركاء آخرين.

٩٢ - وينبغي للمجتمع الدولي والحكومات المانحة الاجتهاد في الحفاظ على الالتزامات المعلنة لتلبية طلبات الخدمات والمساعدة الاجتماعية، بما فيها الخدمات الصحية وضمان الدخل، وهي طلبات ناشئة عن الأزميتين العالميتين على الصعيد الاقتصادي والمالي، وبوجه خاص في صفوف أشد الفقراء فقراً وأكثر الفئات ضعفاً.